عبد المنعم علي عيسى

ترتيب داخلي للبيت الكويتي على وقع سعودي

كانت الكويت منذ استقلالها إحدى أكثر شقيقاتها الست الباقيات الباحثات عن استقلالية ترمي من خلالها للخروج من تحت «العباءة» السعودية التي كانت تسعى إلى جعل مجلس التعاون الخليجي «عزوتها» التي تستند إليها في مواجهة جامعة عربية كانت في كثير من الأحيان لا تنسجم معها في العديد من مواقفها تجاه العديد من القضايا، وهي، أي الكويت، كانت على مدار كل تلك المرحلة تجد نفسها في حالة تنافسية مع سلطنة عمان الباحثة هي الأخرى عن نمط من السياسة الخارجية لا يقل سعياً عن تحقيق نجاح في الخروج من تحت العباءة السعودية آنفة الذكر.
لم يكن ذلك المسار في كثير من مراحله يسير تماماً وفق الغايات المرجوة منه بفعل عوامل معوقة عديدة كانت تعترضه إبان العديد من الاختناقات التي يمر بها، والخارجة عن السيطرة في كثير من الأحيان، وهي، أي تلك المعوقات، كانت غالباً ما تدفع بصانع القرار السياسي الكويتي إلى إيجاد تقاربات مع الرياض لتمرير استحقاقات داخلية من نوع الانتخابات مثلاً أو محاولات إيجاد ترتيبات للبيت الداخلي الكويتي الذي كثرت اضطراباته على وقع الأحداث الحاصلة في المنطقة عموماً.
حكم الأمير الراحل صباح الأحمد الكويت لمدة طويلة وصلت إلى أربعة عشر عاماً عبر توازن داخلي قام على تحالف الأسرة الحاكمة مع الحضر ثم مع بعض القبائل التي أظهرت ميلاً نحو موالاة حكم آل الصباح، مع الإشارة إلى أن الثقل الوازن في المعارضة الكويتية كان يتمركز في القبائل الباقية التي لم تكن تظهر ذلك الميل، حيث ستشهد الانتخابات الأخيرة التي جرت في البلاد حدثاً مهماً كان ذي دلالات من النوع الذي يستجلب القلق، فقد استطاعت تلك القبائل عبر تلك الانتخابات إيصال نائب لها كان قد حقق نسبة من الأصوات هي الأعلى في تاريخ الانتخابات الكويتية، وبعد رحيل صباح الأحمد قبيل ما يزيد على أربعة عشر شهراً، حاول خليفته نواف أن يمسك عصا السياسات الداخلية، وكذا الخارجية، من منتصفها انطلاقاً من ثالوث التوازنات الذي أدار به سلفه البلاد على امتداد فترة حكمه، لكن صحة الأمير لم تساعده كما يبدو على الإمساك بقوة على ناصية وضع داخلي بدا وكأن تطوراته تتنبأ بحدوث اضطراب سياسي على وقع ضعف القبضة الممسكة بالقرار، ففي خلال العام الذي قضاه الأمير نواف في حكم البلاد كان كثيراً ما يقوم بنقل العديد من صلاحياته إلى ولي عهده الشيخ مشعل قبيل أن يغادر البلاد إلى الولايات المتحدة أو ألمانيا طلباً للعلاج، الأمر الذي أشاع العديد من المخاوف التي راحت المعارضة لاستغلالها بغرض تحقيق مكاسب على حساب اضطراب عصا السلطة، الأمر الذي فرض على ولي العهد القيام بتدابير تهدف إلى ترميم استباقي للبيت الداخلي قبيل أن تصل أوضاعه إلى مآلات لا ينفع معها فعل الترميم فحسب، وهو من خلالها، أي من خلال تلك التدابير، بدا مدركاً أن من المستحيل عليه تطويق الحراك المعارض عبر الضغط على قيادات المعارضة بهدف تهجيرها، أو عبر تغليب فعل القبضة الأمنية عبر إفساح المجال أمامها للإتيان بالمئات، إن لم يكن الآلاف، إلى المحاكم بتهم تتراوح ما بين إشاعة الفوضى والتآمر على أمن الدولة.
في غضون سعي ولي العهد لترتيب أدوات السلطة بالدرجة الأولى، وللبيت الداخلي عموماً، تحسباً لغياب محتمل لأمير البلاد، كانت الخطوة الأولى، والأهم، في ذلك السعي هي نحو تعيين ناصر المحمد الصباح، الذي سبق له أن شغل منصب رئيس الوزراء، في منصب ولي للعهد، والسعي عينه بدا وكأنه يمثل خطوة استفزازية للرياض، حيث تشير تقارير أن المرشح لذلك المنصب كثيراً ما كان يبدي آراء لا تستسيغها هذي الأخيرة، وفي الذروة منها أن الكويت لا تستطيع البقاء تحت سقف بناء سياساتها على قاعدة «رد الجميل» للسعودية التي استضافت الأسرة الحاكمة الكويتية على أراضيها في أعقاب غزو نظام صدام حسين للكويت آب من العام ١٩٩٠، وكذا «استضافتها» لقوات التحالف الدولي الذي قاد معركة تحرير الكويت بعد أشهر من هذا التاريخ الأخير.
هذا المسعى، الذي نقصد به هنا تعيين ناصر الصباح في منصب ولي العهد، إذا ما أريد له أن يمر بهدوء يستدعي تقارباً مع الرياض بدرجة تفوق الحالات التي استدعتها الاختناقات السابقة، الأمر الذي يبدو الأمير مشعل مدركاً له بدرجة كبيرة وهو ما يفسر الموقف الكويتي الأخير المتمثل بالإجراءات الكويتية المتخذة تجاه لبنان في أعقاب الأزمة التي اندلعت بين الرياض والحكومة اللبنانية على خلفية التصريح الشهير لوزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي الذي وصف فيه الحرب في اليمن بـ«العبثية» على الرغم من أن التصريح كان سابقاً لوجود قرداحي في منصبه، فالإجراءات الكويتية سابقة الذكر كانت تتجاوز في طبيعتها نظيرتها السعودية، ما يجعلها تبدو في سياق «دفعة على الحساب» لتمرير تعيين ولي عهد جديد للبلاد يبدو أن تعيينه يحتاج إلى مزيد من الدفوعات الأخرى لتمريره.

«قسد» تستعد لإطلاق سراح ٢٥٠٠ موقوف من سجونها!

في إطار مواصلة محاولتها للتشويش على استمرار عمليات التسوية التي تجريها الحكومة السورية في دير الزور للمدنيين المطلوبين والعسكريين الفارين والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، والتي تلقى إقبالاً كثيفاً من أبناء جميع مناطق الجزيرة شمال شرق البلاد بهدف تسوية أوضاعهم، تنوي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الموالية لواشنطن، إطلاق سراح ٢٥٠٠ معتقل من أكثر من عشرة سجون تسيطر عليها في المنطقة الشرقية.
وكشفت مصادر كردية في تصريح نقله موقع «أثر برس» الإلكتروني أمس، أن ميليشيات «قسد» قد تطلق سراح ٢٥٠٠ معتقل من ١٢ سجناً من السجون التي تسيطر عليها في المنطقة الشرقية، وذلك بعدما أطلقت سراح ما يقارب ٨٠٠ معتقل بعد حصولهم على ضمانة عشائرية مؤخراً.
وأضافت المصادر: إن «قسد» ستبرر في بيان إطلاق سراح المعتقلين الـ٢٥٠٠ بعدم ثبوت إدانتهم بالتهم المنسوبة لهم، علماً أن من بين الأشخاص الذين سيتم إطلاق سراحهم، من مر على اعتقاله أكثر من ٤ سنوات بتهمة الموالاة أو الانتماء لتنظيم داعش الإرهابي، كما سيعلن عن وجود ضمانة عشائرية لمن سيطلق سراحهم.
وأشارت إلى أن «قسد» وبتوجيه من قيادة قوات الاحتلال الأميركي في سورية تعمل على تخفيف الضغط في السجون التي تسيطر عليها في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور، خاصة بعد أن شهدت هذه السجون حالات فرار وعمليات استعصاء من مسلحي داعش، كما تأتي ضمن خطط الميليشيات لتخفيف النفقات التي تصرف على تلك السجون.
وحسب المصادر، فإن من بين المعتقلين الذين سيتم إطلاق سراحهم عدداً كبيراً من المرتبطين والمتأثرين بفكر تنظيم داعش، الأمر الذي يجعل خروجهم من المعتقلات بمنزلة إعادة توطين التنظيم في المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات، كما يزيد من احتمالات ارتفاع معدلات الجريمة بدوافع الانتقام من المتعاملين مع ميليشيات «قسد» أو المدنيين الرافضين لفكر التنظيم.
والسبت الماضي، نقلت «الوطن» عن مصادر متابعة، أن «قسد» تعتزم إطلاق سراح بين ٧٠٠ و٨٠٠ سجين متهم بالتعاون مع ميليشيا «الجيش الوطني» التي شكلها النظام التركي في المناطق التي يحتلها شمال البلاد، ومنهم معتقلون بتقارير كيدية، بعدما جرى اعتقالهم من محافظات الجزيرة في تواريخ متفرقة، وذلك للتشويش على استمرار عمليات التسوية التي تجريها الحكومة السورية في دير الزور للمدنيين المطلوبين والعسكريين الفارين والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، والتي تلقى إقبالاً كثيفاً من أبناء جميع مناطق الجزيرة شمال شرق البلاد بهدف تسوية أوضاعهم.
وأشارت المصادر حينها إلى أن عملية إطلاق الموقوفين ستبدأ اعتباراً من صباح اليوم التالي (الأحد)، وأنها ستنطلق على مراحل تستغرق ثلاثة أيام.
وبينت، أن متزعمي «قسد»، راعهم حجم الإقبال الكبير من أبناء المحافظات الشرقية على التسوية الشاملة، التي بدأتها الدولة السورية منذ ١٤ الشهر الماضي في محافظة دير الزور، والتي استمرت ١٠ أيام في مدينة دير الزور، ومن ثم انتقلت الخميس الماضي إلى مدينة الميادين بريف المحافظة الجنوبي الشرقي، ومنهم مطلوبون وعسكريون فارون ومتخلفون عن الخدمة الإلزامية من مناطق هيمنة «قسد»، الأمر الذي دفعها إلى إطلاق سراح موقوفين لديها للتأثير في منحى ومسار التسوية.
وكالات

مع استمرار الغرب بفرض الإجراءات القسرية الأحادية عليها

«الغذاء العالمي»: الوضع الإنساني في سورية في تدهور مستمر

الوضع الإنساني في سورية في تدهور مستمر وحالة الأمن الغذائي وصلت إلى أسوأ مستوياتها خلال عام (عن الانترنت)

مع مواصلة الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى فرض الإجراءات القسرية الأحادية الجانب على سورية وشعبها، أكد «برنامج الأغذية العالمي» التابع للأمم المتحدة، أن الوضع الإنساني فيها في تدهور مستمر، وأن نحو ١٢،٤ مليون شخص في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مشيراً إلى أنه أرسل خلال الشهر الماضي مساعدات إنسانية تكفي لنحو خمسة ملايين سوري.
وذكر البرنامج في تقريره الدوري، أن «١،٣» مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، مشيراً إلى أنه أرسل مساعدات إنسانية إلى سورية كافية لنحو ٥،٤ ملايين نسمة خلال شهر تشرين الأول الماضي.
وقال: إن الوضع الإنساني في سورية في تدهور مستمر، وأن حالة الأمن الغذائي وصلت إلى أسوأ مستوياتها خلال عام، وارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى مستوى قياسي جديد للشهر الثاني على التوالي.
يأتي ذلك في وقت تواصل الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى فرض إجراءاتها القسرية الأحادية الجانب الجائرة ضد سورية وشعبها والتي تستهدفه في لقمة عيشه ومستلزماته المعيشية الأساسية اليومية، فضلاً عن مواصلة قوات الاحتلال الأميركي سرقة مقدرات الشعب السوري من النفط والقمح وقيام النظام التركي بحبس مياه نهر الفرات باتجاه الأراضي السورية.
وفي وقت سابق، قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لمجلس الأمن، مارتن غريفيث،: «إن ٩٠ بالمئة من السوريين يعيشون الآن تحت خط الفقر»، مشيراً إلى أنه يجب أن يكون هناك توسع في برامج التعافي المبكر في قبل المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات بطريقة مستدامة.
ولفت التقرير، إلى أن برنامج الأغذية العالمي استأنف الشهر الماضي بعثاته الميدانية إلى محافظة درعا، وذلك بعد انقطاع دام نحو الشهرين في الزيارات الميدانية.
وذكر أنه بعد بدء العام الدراسي الحالي وزّع البرنامج القسم الأول من القسائم الإلكترونية داخل المدارس في سورية، وذلك لمساعدة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس.
وفي ١٣ الشهر الماضي حذر المدير التنفيذي للبرنامج ديفيد بيسلي في بيان عقب زيارة لسورية استغرقت ثلاثة أيام، من أن المزيد من السوريين يعيشون اليوم في قبضة الجوع أكثر من أي وقت مضى خلال الحرب المستمرة منذ عقد من الزمن.
وذكر بيسلي في البيان، أن نحو ١٢،٤ مليون شخص – ما يقرب من ٦٠ بالمئة من السكان، يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي.
وأوضح، أن برنامج الأغذية يوفر المساعدات الغذائية لأكثر من خمسة ملايين شخص في جميع أنحاء سورية كل شهر، لكن الوكالة تواجه قيوداً شديدة في التمويل.
وسبق أن التقى وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد في العاشر من الشهر الماضي بيسلي والوفد المرافق له، وبحث معه علاقة التعاون بين الحكومة السورية وبرنامج الغذاء العالمي.
وتحدث المقداد خلال اللقاء، عن آثار الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والتي تؤثر سلبياً في فعالية عمل البرنامج وغيره من المنظمات الإنسانية داخل سورية إضافة إلى التداعيات الخطيرة لهذه الإجراءات على كل مناحي الحياة اليومية وخاصة الغذائية والخدمات الأساسية للمواطن السوري.
وكالات

رئيس مجلس النواب الأردني أكد حرص بلاده على عودة سورية لمكانتها الطبيعية في أمتها العربية

السفير نيال لـ«الوطن»: علاقات البلدين تشهد تطوراً مهماً ونتطلع لتعزيزها

رئيس مجلس النواب الأردني يستقبل القائم بالأعمال السوري في عمان السفير عصام نيال (الوطن)

سيلفا رزوق

أكد القائم بأعمال السفارة السورية في عمّان السفير عصام نيال، أن سورية حريصة على تطوير علاقاتها مع الأردن في شتى المجال وأن تكون هذه العلاقات في أفضل مستوى وتليق بالعلاقات التي تجمع الشعبين الشقيقين.
وفي تصريح لـ«الوطن» بعد اللقاء الذي جمعه أمس مع رئيس مجلس النواب الأردني عبد الكريم الدغمي في مكتبه في المجلس، وصف نيال اللقاء بـ«الناجح والإيجابي»، مشيراً إلى أن الدغمي شخصية أردنية مهمة ومعروف بمحبته لسورية، وقد دعا دائماً لتطوير العلاقات مع سورية وخصوصاً البرلمانية، لافتاً إلى حالة الارتياح العام التي تسود الشعبين الشقيقين في سورية والأردن مع التطور الذي تشهده علاقات البلدين.
واعتبر نيال، أن العلاقات الثنائية بين سورية والأردن تشهد تطوراً مهماً، وأضاف: «نتطلع لتطوير العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين إلى أفضل مستوى ممكن في جميع المجالات، وخصوصاً البرلمانية والتجارية والاقتصادية، وأن ترتقي هذه العلاقات للمستوى الذي يليق بالشعبين الشقيقين».
وخلال لقائه رئيس مجلس النواب الأردني ثمّن نيال مواقف الأردن تجاه سورية وحرصه على وحدتها وتماسك شعبها وأرضها، مقدماً التهنئة للدغمي بفوزه برئاسة المجلس، مؤكداً حسب بيان نشرته صفحة وزارة الخارجية والمغتربين، أهمية تعزيز التعاون البرلماني المشترك، والبناء على المشتركات والجوامع بين البلدين خدمة للشعبين الشقيقين.
من جهته، أكد الدغمي أهمية تعزيز وتطوير العلاقات الأردنية السورية في مختلف المجالات، خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين، مؤكداً أن أمن واستقرار كلا البلدين الشقيقين كلٌ لا يتجزأ، ومشدداً على أن الأردن أحرص ما يكون على وحدة سورية واستقرارها أرضاً وشعباً وعودتها إلى مكانتها الطبيعية في أمتها العربية.
وأضاف: إن سورية كانت وستبقى تنبض بالعروبة، وهي أرض تاريخ وحضارة ولن تنال من وحدتها وشعبها كل قوى الشر والضلال والعصابات المستأجرة والتي لاقت ما تستحق من هزيمة في سورية والعراق، مؤكداً «أننا في الأردن كنا وسنبقى رافضين لكل أشكال التدخل الخارجي في شؤون إخوتنا في مختلف أقطار أمتنا، وعليه كنا منذ بداية الأحداث في سورية ننأى بأنفسنا عن التدخل في شؤونها ونرفض أن تكون بلادنا معبراً لأي عمل يستهدف أرضها».

الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه للأردن مادياً بخصوص اللاجئين السوريين

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس، التزامه بتقديم ١٦٤ مليون يورو للأردن كمساعدات مالية للعام الحالي ٢٠٢١، منها ٤٤ مليون يورو منح جديدة لدعم الاستجابة لتداعيات الأزمة السورية، مؤكداً مواصلة مساعدة الأردن في تحمل عبء استضافة اللاجئين السوريين، ومشيراً إلى أنه وفر ٢،١ مليار يورو لهذا البلد منذ بداية الأزمة السورية.
وأعلن المفوض الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع في الاتحاد الأوروبي أوليفر فارهيلي خلال مؤتمر صحفي مع وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن ناصر الشريدة، التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٦٤ مليون يورو للأردن كمساعدات مالية للعام الحالي ٢٠٢١، ومليار ونصف مليار يورو للأعوام السبع المقبلة، كما اتفقا على إنشاء منصة استثمار جديدة لتحديد مشاريع ذات أولوية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «المملكة».
وأشارت الوكالة إلى أن المساعدات المعلن عنها لهذا العام، تتضمن ٤٤ مليون يورو منح جديدة لدعم الاستجابة لتداعيات الأزمة السورية.
وأعلن فارهيلي، عن تقديم حزمة إجمالية للأردن بـ٢،٥ مليار يورو خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٧، مشدداً على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل مساعدة الأردن في تحمل عبء استضافة اللاجئين السوريين، وموضحاً أن الاتحاد الأوروبي وفر ٢،١ مليار يورو للأردن منذ بداية الأزمة السورية.
واتفق الشريدة وفارهيلي، على إنشاء منصة استثمار جديدة لدعم الاستثمارات الاقتصادية في الأردن، وأشارا إلى أن المنصة الجديدة ستعمل على سد الفجوة بين تحديد الأردن للمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية وحشد التمويل لتنفيذها، والاستفادة الكاملة من أدوات تمويل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والعمل بالتنسيق مع شركاء التنمية الآخرين.
واعتبرا أن منصة الاستثمار المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، المتفق على إنشائها، خطوة مهمة من حيث تعبئة الاستثمار العام والخاص لدعم المشاريع الرئيسية المتفق عليها بشكل مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأردن، مثل مشروع تحلية ونقل المياه في العقبة – عمان (الناقل الوطني)، وجسر الملك حسين.
وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني الماضي بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة السورية جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.
وبيّن وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في مقابلة تلفزيونية أول من أمس أن اللاجئين السوريين خرجوا نتيجة الهجمات والتهديدات الإرهابية وسياسات الخطف والقتل التي مارستها التنظيمات الإرهابية في كل سورية، مشدداً على أن الوضع اختلف الآن وأن أي مواطن سوري مرحب به على أرضه وفي وطنه، وأن المراسيم التي أصدرها الرئيس بشار الأسد تضمن لكل مواطن سوري غادر أن يعود من دون سؤال ومن دون أي حكم، والحكومة السورية تقدم لهم جميع التسهيلات والإعانة للعودة، مشيراً إلى أن المنظمات الدولية لا تشجع المواطن السوري على العودة بأوامر أميركية وغربية حتى يبقى معادياً لدولته وحكومته.
من جانب آخر احتجزت السلطات الإسبانية سفينة نقل مواش وقبطانها، بتهمة الاتجار بالبشر، بعد أن أبلغ سوري السلطات بأنهم كانوا محتجزين مع آخرين على متن السفينة وأجبروا على العمل فيها.
ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن صحيفة «التنفيذي الملاحي»، إن السلطات الإسبانية تشتبه بأن القبطان كان جزءاً من عصابة للجريمة المنظمة، التي كانت تستغل أفراداً من سورية ودول أخرى، ووعدتهم بالنقل إلى أوروبا تحت ستار العمل على متن السفينة.
وكالات

خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ٧٧ والصين في نيويورك

المقداد: سورية ستواجه بكل قوة الحرب الإرهابية والاقتصادية والاحتلال والعدوان

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد (عن الانترنت)

شدد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أمس على أن سورية ستواجه بكل قوة الحرب الإرهابية والاقتصادية الظالمة التي فرضت عليها وجميع أشكال الاحتلال والعدوان والإرهاب العسكري والاقتصادي الأميركي والتركي والإسرائيلي وانتهاكات هؤلاء لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات ذات الصلة.
وأكد المقداد في بيان خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري الـ٤٥ لمجموعة الـ٧٧ والصين الذي عقد بصورة افتراضية في نيويورك، أن سورية مصممة على استعادة كل أراضيها المحتلة وممارسة حقها الدستوري بحماية مواطنيها وصون أرضها بكل الوسائل المشروعة التي يكفلها القانون الدولي، موضحاً أهمية التضامن والتعاون داخل مجموعة الـ٧٧ والصين لمصلحة بلداننا وتطلعنا إلى استمرار الدول الأعضاء في المجموعة بدعم جهود الدولة السورية في هذا المجال ودعم جهودها لإعادة الإعمار والعودة إلى مسار التنمية والازدهار، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».
كما أدلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس ببيان أكد فيه على أهمية العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولاسيما بعد انتشار وباء «كوفيد ١٩» وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، داعياً الدول الأعضاء إلى التعاون من أجل تأمين اللقاحات في كل الدول.
وترأس الاجتماعات وزير خارجية جمهورية غينيا بصفته رئيس مجموعة الـ٧٧ والصين في نيويورك لهذا العام.
وأصدر الوزراء المشاركون في الاجتماع إعلاناً وزارياً تضمن الدعوة إلى الانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال من الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل وإدانة القرارات والأفعال التي غيرت الطابع الديموغرافي له واعتبارها لاغية وباطلة ومن دون أثر قانوني ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ومطالبة إسرائيل بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي التي تقوض قدرة شعوبنا على السعي لتحقيق التنمية المستدامة.
كما دعوا إلى رفض الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية التي تقوض جهودها في السعي لتحقيق حقها في التنمية والازدهار والتي تتضاعف شدتها في ظل الآثار الكارثية لجائحة كورونا والتحديات الناتجة عنها في كل مجالات الحياة ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية والصحية مؤكدين ضرورة رفع هذه الإجراءات فوراً.
وكالات

جهود حكومية وروسية تعيد الكهرباء لـ«علوك» وتوقعات بوصول المياه إلى الحسكة اليوم

الأهالي يعترضون رتلين للاحتلال الأميركي في ريف القامشلي

حلب– خالد زنكلو
دمشق– الوطن– وكالات

تدهور عربة للاحتلال الأميركي خلال مشاركتها في مداهمات للأهالي (عن الانترنت)

اعترض أهالي قرية بريف مدينة القامشلي أمس رتلًا لقوات الاحتلال الأميركي، أثناء محاولته المرور من المنطقة، وأجبروه على الانسحاب، تزامناً مع اعتراض أهالي قرية أخرى في الريف ذاته رتلاً آخر ورشقه بالحجارة وإجباره على التراجع والعودة من حيث أتى، في وقت أثمرت فيه جهود حكومية وروسية مشتركة، بإعادة التيار الكهربائي لمحطة آبار علوك والبدء بتشغيلها، وسط توقعات بأن تصل المياه إلى مدينة الحسكة اليوم.
وفي التفاصيل، فقد اعترض أهالي تل الذهب جنوب مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة دورية لجيش الاحتلال الأميركي ومنعوها من المرور في القرية، ما اضطرها إلى الاستدارة والرجوع من دون حصول أي اشتباكات، في دلالة على حنق وغضب السكان من تواجد قوات الاحتلال التي تقيم قواعد لها في المنطقة إلى جانب ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وفق قول مصادر محلية في المنطقة لـ«الوطن».
وفي السياق، اعترض أهالي قرية الدمخية بريف مدينة القامشلي رتلاً آخر لقوات الاحتلال الأميركي ورشقوه بالحجارة وأجبروه على التراجع والعودة من حيث أتى، حسبما ذكرت وكالة «سانا».
وأفادت مصادر أهلية في ريف الحسكة، بأن قوات الاحتلال الأميركي أطلقت النار في الهواء أثناء اعتراض الأهالي للرتل المكون من ٥ عربات ورشقه بالحجارة.
وأشارت المصادر إلى أن الأهالي الذين احتشدوا عند مدخل القرية قطعوا الطريق وأجبروا الرتل الأميركي على التراجع ومغادرة المنطقة.
وأوضحت مصادر «الوطن»، أن المنطقة شهدت حالتين مماثلتين في غضون اليومين السابقين، وذلك بعد أسبوع من اعتراض أهالي خربة عمو وحامو رتلين لجيش الاحتلال الأميركي من عبور البلدتين وطرد سكان بلدة عاكولة لرتل عسكري أميركي آخر كان متجهاً صوب مدينة القامشلي، وهو ما حدث في بلدة تل براك أيضاً في ٢١ الشهر الفائت، في ظل تنامي مشاعر الغضب والحقد ضد قوات الاحتلال الأميركية في عموم مناطق شرق الفرات.
من جهة ثانية، أعلن المكتب الصحفي في محافظة الحسكة ليل أمس أنه «بجهود حكومية وروسية مشتركة، تم إيصال التيار الكهربائي لمحطة آبار علوك والبدء بتشغيلها، وذلك بعد قطعها لأربعة أيام متتالية نتيجة ممارسات المحتل التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية المسلحة».
وأوضح المكتب، أنه «من المتوقع أن تصل المياه إلى مدينة الحسكة اليوم بعد الظهر إذا لم يحدث طارئ».
ولليوم الخامس على التوالي تواصل انقطاع المياه عن مدينة الحسكة وريفها الغربي نتيجة التعديات التي تقوم بها العصابات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي على الخطوط الكهربائية المغذية لمحطة مياه علوك بريف مدينة رأس العين المحتلة.
يشار إلى أن قطع المياه الحالي وتوقف محطة مياه علوك عن العمل هو السابع والعشرون منذ أن دنس المحتل التركي أرض مدينة رأس العين وريفها منذ عامين وعمد إلى حرمان أكثر من مليون مواطن من مصدر المياه الوحيد.

الجيش يحصّن «عين عيسى».. ويمحو عن الأرض مواقع لـ«النصرة» في «خفض التصعيد»

حلب– خالد زنكلو
حماة– محمد احمد خبازي

حصن الجيش العربي السوري جبهاته في منطقة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، في وقت واصلت فيه الشرطة العسكرية الروسية تسيير دورياتها المشتركة مع الاحتلال التركي في منطقة عين العرب شمال شرق حلب، وللمرة الثانية في غضون أسبوع بعدما أوقفتها على خلفية التهديدات التي أطلقها النظام التركي بشن عدوان لاقتطاع أراضٍ سورية شمال وشمال شرق البلاد.
وأكد مصدر ميداني في ريف الرقة الشمالي لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العربي السوري المنتشرة في محيط ناحية عين عيسى رفدت قواتها بأسلحة ثقيلة وأعداد جديدة من جنودها خلال اليومين الماضيين، بهدف تعزيز جبهات المنطقة في وجه أي غزو تركي محتمل، بعدما عمد جيش الاحتلال التركي ومرتزقته إلى تسخين جبهات المنطقة خلال الأسبوع المنصرم، على الرغم من تراجع صدى تهديدات نظام الرئيس رجب طيب أردوغان في الآونة الأخيرة.
وبيّن المصدر، أن تعزيزات الجيش العربي السوري قدمت من ريف حلب الشرقي عن طريق معبر الهورة إلى الجنوب من مدينة الطبقة التي عبرتها التعزيزات نحو عين عيسى وتمركزت إلى الجنوب منها في ريف المحافظة الشمالي، على حين دخلت أول من أمس قوة عسكرية تابعة للجيش العربي السوري إلى اللواء ٩٣ التابع للجيش.
ولفت إلى أن التعزيزات الجديدة للجيش العربي السوري هي السادسة من نوعها خلال الشهر الماضي، والتي دخلت شمال وشمال شرق البلاد، وخصوصاً إلى عين عيسى وتل تمر شمال غرب الحسكة، وهما المنطقتان المنتخبتان من قبل الاحتلال التركي لشن عدوان باتجاههما، حيث تنتشر ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الموالية لواشنطن.
في مناطق شرق الفرات أيضاً، سيرت الشرطة العسكرية الروسية أمس الدورية المشتركة رقم ٧٣ مع جيش الاحتلال التركي في منطقة عين العرب شمال شرق حلب، وهي الثانية خلال الأسبوع الماضي بعد توقف تسيير الدوريات المشتركة بموجب «اتفاق سوتشي» الروسي التركي والعائد لتشرين الأول ٢٠١٩، بسبب تهديدات النظام التركي الأخيرة بغزو المنطقة.
وقالت مصادر أهلية في عين العرب لـ«الوطن»: إن الدورية مؤلفة من ٨ عربات مناصفة بين القوات الروسية ونظيرتها التركية، انطلقت من بلدة غريب شرق عين العرب، الواقعة تحت سيطرة «قسد»، وجالت في بلدات عدة حتى وصلت إلى بلدة خانه بندرخان ثم أعادت إدراجها تحت حماية حوامتين تابعتين لقوات الجو الروسية.
وأما في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش العربي السوري استهدف بالمدفعية الثقيلة، مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في العنكاوي وتل واسط بسهل الغاب الشمالي الغربي، موضحاً أن الجيش دك أيضاً بالصواريخ نقاطاً للإرهابيين في محاور بريف إدلب الجنوبي.
وأكد المصدر، أن ضربات الجيش حققت أهدافها بالمواقع والنقاط التي استهدفتها وأمست أثراً بعد عين، لافتاً إلى أن التنظيمات الإرهابية المتمركزة والمنتشرة بسهل الغاب وأرياف إدلب، تخرق اتفاق وقف إطلاق النار في «خفض التصعيد» بشكل شبه يومي، حيث تعتدي بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية، ما يضطر الوحدات العاملة بريف حماة وإدلب للرد عليها، وتكبيدها خسائر فادحة بأفرادها وعتادها.
وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش ثأر أمس لشهدائه الذين ارتقوا بانفجار لغم في منطقة الشولا ببادية دير الزور، موضحاً أن الجيش قضى خلال تمشيط قطاعات البادية على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، فيما أغار الطيران الحربي السوري والروسي، على عدة مخابئ للتنظيم بعمق البادية مابين دير الزور والرقة وحقق فيها إصابات دقيقة.
من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن سرباً مؤلفاً من ١٠ مقاتلات روسية، تناوب على قصف مواقع يتوارى ويتحصن بها مسلحو داعش قرب طريق أثريا – خناصر في قسمها الواقع من ريف حماة وصولاً إلى ريف حلب، مشيرة إلى أن المقاتلات الروسية نفذت نحو ٤٠ ضربة جوية.

منذر عيد

بين موسكو وواشنطن.. دمشق أقرب

تتوه خطا ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» هذه الأيام بين ثلاثة دروب، وبحار متزعموها على أي وسادة يمكن لرؤوسهم أن تتكئ، فبين الدرب إلى دمشق والجلوس على طاولة الحوار مع الحكومة الشرعية، وخطواتها المتباطئة على الدرب إلى موسكو للحفاظ على شعرة تعمل على عدم انقطاعها مع الجانب الروسي، واتباعها درب المصلحة الذي يجمعها مع الاحتلال الأميركي على ذات المسار للوصول إلى الحلم الوهم بإقامة دويلة انفصالية، يمكن وصف حال بعض «الكرد» الانفصاليين بمن ينقش على سطح ماء «جهد وتعب بلا حصاد».
بين التحليل وما يتسرب من معلومات، يمكن القول إن ميليشيات «قسد» وما يتبعها من «مسد» أو «إدارة ذاتية» تسير في سياستها باتجاه ثلاثة احتمالات أو اتجاهات، من دون أن تحسم أمرها في أي منها لأسباب عدة سيتم ذكرها لاحقاً، في الاتجاه الأول: ما زالت «قسد» تعمل في الميدان من منطلق التبعية التي تربطها بالاحتلال الأميركي، وتمني النفس أن يستمر ذاك الحال على ما هو عليه، ريثما يتم التوصل إلى حل تنال فيه على الأقل شيئاً من أوهامها الانفصالية إن لم تكن جميعها، ولكنها وعلى الرغم من تأكيد الجانب الأميركي عدم انسحابه من سورية واستمرار «الشراكة المصلحة» مع الكرد فإن «الفطناء» من «قسد» يعلمون وربما بالمعلومة أن ملفهم «السياسي والعسكري» لدى أميركا سوف ينقل إلى عهدة الجانب الروسي في يوم ليس بالبعيد، وذلك بعد المؤشرات والأنباء الكثيرة التي تؤكد عودة الدفء إلى العلاقات الروسية الأميركية والتوافق في الشأن السوري إن لم يكن بشكل كلي، بمعنى أن «البازار الأميركي» لبيع الميليشيات بات قريباً.
هذا الإدراك واليقين من قبل ميليشيات «قسد» دفعها إلى الذهاب بالاتجاه الثاني وهو الحفاظ على «شعرة المصلحة» مع موسكو، حيث لا تجد حرجاً في التوجه إلى العاصمة الروسية لبحث سبل سلوك طريق «القامشلي دمشق» وإن كان عبر موسكو، ولا تمانع حيناً في إفساح المجال أمام القوات الروسية للدخول إلى مناطق جديدة تسيطر عليها في شمال شرق سورية، لقناعتها أن ذلك يشكل لها مظلة حماية من تهديد النظام التركي، لكن المسافة الفعلية التي قطعتها «قسد» على درب موسكو تشي بتثاقل خطواتها، وربما تناور بخطوة إلى الأمام واثنتين إلى الخلف، الأمر الذي أكدته زيارة الرئيس المشترك لما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية –مسد» إلهام أحمد إلى موسكو الأسبوع الماضي، وما حملته في جعبتها من مقترحات تتعلق برؤية «مسد» لحل مع الدولة السورية، حيث أوضحت المعلومات أن الحل المطروح يتلخص بأن يكون حزب الاتحاد الديمقراطي، بأذرعه «مسد» و«قسد» و«الإدارة الذاتية» شريكاً للدولة وفق شروط، تتمثل باحتفاظ الحزب بقواته في مناطقه، وتكون هذه القوات جزءاً من الجيش العربي السوري اسماً، وقوة كردية في شمال شرق سورية فعلاً، وهذا الأمر ليس سوى من باب ذر الرماد في العيون والإيهام بسعيهم للوصول إلى حل مع الحكومة السورية، لإدراكهم أن دمشق لن ترضى بأي قوة أو سلطة خارج القوة والسلطة الحقيقية والفعلية للجيش العربي السوري والدولة السورية.
أما خيارها واتجاهها الثالث، هو سلوك طريق دمشق، حيث يضعون قدمهم في الأمتار الأولى منه مدفوعين بتهديدات النظام التركي بشن عدوان على المناطق التي يسيطرون عليها شمال شرق سورية، أي عندما يستشعرون أن وجودهم بات تحت الخطر، الأمر الذي يمكن اعتباره نوعاً من الرياء والمناورة، على حين الواجب هو الذهاب إلى دمشق عن قناعة ومن دون ضغوط وبإرادة حرة صادقة، تعكس حقيقة أنهم أحد مكونات المجتمع السوري، يعيش ضمن الفسيفساء السورية بذات الحقوق والواجبات، ودون ارتهان لأي جهة أو طرف أو مشروع، وهذا الأمر شهد تفاوتاً في مواقف القوى «الكردية» بين داع إلى ذلك بالكلام فقط، وآخر يؤمن بحقيقة أن لا بديل عن الوطن، وأن الوصول إلى نقطة النهاية بعيداً عن الوطن الأم سوف يضعهم في خانة بقية المرتزقة من الميليشيات والتنظيمات المسلحة والإرهابية الأخرى ساعة الحقيقة والحساب.
بين جميع تلك الخيارات، تبقى حقيقة واحدة واضحة، ويجب على بعض «الكرد» قراءتها وإدراكها بشكل جيد وهي أن دمشق أقرب لهم من موسكو أو واشنطن، وأن رهانهم بالاستمرار من خلال الاستثمار بالتناقضات الحاصلة في المنطقة إزاء سورية، ستبوء بالفشل ولن تستمر إلى مالا نهاية، فالاحتلال الأميركي بدأ بشكل أو آخر لملمة أوراق انسحابه من سورية، والتنسيق مع الجانب الروسي للقيام بدور ما يحافظ من خلاله الأخير على ماء وجه الإدارة الأميركية، والخوف الذي يرعد فرائص «قسد» من لحظة الانسحاب الأميركي قادم، وبلا إعلان أو تبرير، «أفغانستان مثال»، فميليشيات «قسد» بعكس ما تظن أو تدعي، ليست حليفاً للأميركي بل هي مجرد أداة وظيفية في أجندتهم في سورية، تنتهي الحاجة إليها مع انتهاء دورهم في الأزمة السورية.

إشادات بإجراءات التسوية في الميادين وأكثر من ٤ آلاف انضموا إليها

موفق محمد

تواصل توافد المئات من المدنيين المطلوبين والعسكريين الفارين والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية في مدينة الميادين (سانا)

وسط إشادات بالإجراءات الميسرة التي تتم بها عملية التسوية في مدينة الميادين جنوب شرق محافظة دير الزور وبتعامل اللجنة مع المتوافدين، تواصلت العملية أمس لليوم السادس على التوالي، وناهز عدد من تمت تسوية أوضاعهم منذ انطلاقها الـ٤ آلاف شخص.
وقال مصدر مسؤول في محافظة دير الزور في تصريح لـ«الوطن»، «من دون أي معوقات، تواصل توافد المئات من مدنيين مطلوبين وعسكريين فارين ومتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية على مركز التسوية من أجل تسوية أوضاعهم، حيث تمت تسوية أوضاعهم بكل سهولة ويسر».
وأكد المصدر أن «عدد من تمت تسوية أوضاعهم منذ انطلاق العملية في الميادين يوم الخميس الماضي وحتى الآن وصل إلى أكثر من ٤ آلاف».
وذكر، أن لجنة التسوية، ستواصل عملها غداً في مدينة الميادين، ومن غير الواضح حتى الآن متى يمكن أن تنتقل إلى مدينة أو منطقة أخرى في المحافظة لتنفيذ التسوية فيها.
ونوه عدد من الذين تمت تسوية أوضاعهم بالإجراءات الميسرة التي تتم بها عملية التسوية، حيث أشار داوود سليمان، حسب وكالة «سانا» إلى أنه أمضى أكثر من سبع سنوات خارج منزله ومتنقلاً في عدد من قرى الجزيرة السورية لتأتي هذه التسوية وتمكنه من العودة إلى منزله وأهله وحياته الطبيعية، في حين بيّن عبد الهادي الحمدان أن كل من التقاهم من لجان التسوية عاملوه بكل الود والاحترام.
من جانبه، أوضح عبد الرزاق المرشد أنه فار منذ ١٠ سنوات أقام خلالها في بلدة ذيبان بمنطقة الجزيرة ومن خلال زملائه الذين سبقوه في تسوية أوضاعهم قدم إلى الميادين وسوى وضعه تمهيداً للعودة إلى صفوف الجيش العربي السوري.
وانطلقت في الرابع عشر من الشهر الماضي، عملية التسوية الشاملة الخاصة بأبناء محافظة دير الزور، وقد بدأت في مدينة دير الزور واستمرت هناك عشرة أيام تمت خلالها تسوية أوضاع أكثر من ٦ آلاف شخص، ومن ثم انتقلت إلى الميادين الخميس الماضي.
وتزامناً مع استمرار عملية التسوية، وضمن خطته المستمرة لمتابعة أحوال الجرحى بمختلف المحافظات قام فريق «جريح الوطن» بزيارات لوجستية ضمن محافظة دير الزور لعدد من جرحى العجز الكلي الناتجة إصاباتهم عن العمليات الحربية.
وبين المشروع وفق ما نشره في صفحته على موقع «فيسبوك» أنه تم خلال الزيارة توزيع عدد من المعينات التسهيلية على الجرحى منها كراسي كهرباء على عدد من جرحى الشلل وهواتف ناطقة وعصا بيضاء على الجرحى فاقدي البصر.
وقام فريق المشروع بتدريب الجرحى المستفيدين من التوزيع على كيفية التعامل مع هذه المعينات التسهيلية واستخدامها لتحقيق الأثر المرجو منها وتعزيز اعتمادهم على ذاتهم وتسهيل تعاملاتهم اليومية.

روسيا: إجراءات «اليونيسكو» البطيئة في سورية لترميم المعالم الثقافية مخيبة لآمالنا

أعربت روسيا عن خيبة أملها من أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» البطيئة في سورية.
وقال الممثل الدائم لروسيا لدى «اليونيسكو»، ألكسندر كوزنتسوف، في إحاطة قدّمها في اجتماع المنظمة: إن «الإجراءات البطيئة والحذرة لليونيسكو في سورية لترميم المعالم الثقافية مخيبة لآمال روسيا»، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.
وأوضح كوزنتسوف، أن الجانب الروسي يولي أهمية كبيرة لعملية ترميم الآثار السورية، مشيراً إلى مذكرة تعاون مع «اليونسكو» حول حماية واستعادة الممتلكات الثقافية في مناطق النزاع، ولاسيما في الشرق الأوسط.
وأشار إلى أن بلاده مستعدة لتنفيذ هذه المذكرة، وقال: «تم بالفعل اتخاذ خطوات معينة، على سبيل المثال، سلمنا إلى المدير العام لليونيسكو نموذجاً ثلاثي الأبعاد لمدينة تدمر أنشأه متخصصون روس».
وأكدت صحيفة «جينيف تريبيون» في مقال لها أول من أمس بعنوان: «سويسرا تعيد ثلاث قطع أثرية منهوبة إلى سورية» أهمية التعاون في استرجاع الكنوز الأثرية المنهوبة خلال الأزمة في سورية وضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع والتعاون الدولي لاستعادتها.
وسلط المقال الضوء على الجهود التي بذلتها سويسرا منذ اكتشافها وجود قطع أثرية مهربة من سورية وليبيا واليمن تم إدخالها إلى الأراضي السويسرية بشكل غير مشروع وعلى التعاون مع سورية وصولاً إلى تسليم القطع الأثرية المسروقة من مدينة تدمر إلى السفير حسام الدين آلا مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف في الثامن عشر من الشهر الجاري.
وكالات